الاميركية، مرة اخرى، المواجهة، عندما رفضت الموافقة على تأشيرة الدخول للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لمخاطبة الجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك[١٦]، ثمّ اضطرت، بعد ذلك، الى ان «تتجرّع السم» وتعلن استعداد واشنطن الدخول في حوار «جوهري» ورسمي مباشر مع ممثلين عن المنظمة[١٧].

مرة اخرى ظهر التناقض لدى الادارة السابقة في التعاطي مع اسلوب اسرائيل القمعي في الارض المحتلة، الذي سار، في الاجمال، في اتجاهين اثنين: الحرص على التعامل مع تل ـ ابيب عبر القنوات الدبلوماسية وفي مجلس الأمن الدولي لحمايتها والحؤول دون ادانتها، ولكنها تعمّدت، في الوقت عينه، الظهور بمظهر «المتعاطف» مع الانتفاضة، بوقوفها مرة بالامتناع عن التصويت، واخرى بالتصويت بـ «نعم» الى جانب قرارين في مجلس الامن مناهضين لاسرائيل[١٨].

بيد ان الموقف الاميركي ظل يراوح مكانه، لجهة رفضه فكرة المؤتمر الدولي، بطبعاته المختلفة، انطلاقاً من التبنّي الكامل للرؤيا الاسرائيلية الى النتائج غير المباشرة التي ظلت تتوخّاها من الهزيمة العربية في حرب العام ١٩٦٧، وهي تحقيق صلح واعتراف عربيين باسرائيل، مشروطين بمفاوضات مباشرة. من هنا باتت آلية العمل الدبلوماسي رتيبة على النحو التالي: اميركا تضغط على الدول العربية بمواقف اساسها اسرائيلي، فتلجأ الدول العربية الى اوروبا كمعادل موضوعي يمكن ان يخفّف من وطأة الضغط الاميركي، فيعاد تقسيم الادوار بين واشنطن وتل ـ ابيب، فتتولى الاخيرة اعادة انتاج موقف سياسي ايديولوجي في اوروبا، لا يختلف، في جوهره، عن المواقف السابقة، في حين تتولى واشنطن ممارسة الابتزاز الأمني والاستراتيجي عبر آليات تحالف الاطلسي، والابتزاز الاقتصادي في الحرب التجارية داخل الاسواق الاوروبية وحول العالم، للقبول بالموقف الاسرائيلي الذي يعاد طرحه، من جديد، على الدول العربية، بعد فترة «تبريد» نسبية، نتجت، في الاساس، من انتظار اكتمال الدورة الدبلوماسية الثلاثية المذكورة[١٩].

المهم، ان الادارة السابقة وجدت نفسها لا تكفّ، مهما تغيرت الظروف وتقلّبت الموازين، عن التحدث عن دور اسرائيل الاستراتيجي في المنطقة. فالاخيرة رصيد مضمون لا غنى عنه، وقاعدة ثمينة لمواجهة الحركات الراديكالية، وقلعة حصينة مستقرة في بحر من عدم الاستقرار، ويمكن الاتكال عليها في كل الظروف للمحافظة على المصالح الاميركية؛ واستنتجت تلك الادارة من كل ذلك، انه ليس من مصلحة الولايات المتحدة ازعاج حليف بالضغط عليه من اجل الانسحاب من اراض قد يهيمن عليها «ارهابيون»، ومن اجل ارضاء انظمة غير مستقرة أساساً[٢٠]. وفي جميع الاحوال، يمكن القول، ان السياسة التي انتهجتها ادارة ريغان تميّزت بعدم الاستعداد لمواجهة اسرائيل، من جهة، و«الامتعاض» من بعض مواقف حكومة شامير، من جهة اخرى، خاصة تلك التي يبدو انها هدّدت المقدرة الاميركية على «استغلال الفرصة الفريدة» المتاحة لها في المنطقة، في اعقاب الانتفاضة الفلسطينية.

على ان التخبط المشار اليه لا ينحصر، قطعاً، في الشهور الاخيرة من ولاية ريغان، وقد كتب الكثير عن تردده وتناقضه، انما الذي نقصده، اساساً، هو هذا التخبّط الناجم عن التناقضات الجذرية التي لازمت السياسة الموضوعة منذ بدء ولايته. وبالطبع لا يحسن التوقف كثيراً عند هذه المسألة لفهم خلفية العهد الجديد الذي يمثّله بوش؛ فقد يكون توماس فريدمان، في محاولته كشف هذه التناقضات، افضل من وصف وضع الادارة الحالية. قال فريدمان، ان هذه الادارة تعلّمت من خبرتها انه اذا